

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٤

بشأن تخفيض رأس مال الشركة المصرية للاتصالات

بقيمة بعض العقارات والأراضي غير المستغلة

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة :

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ بتحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية

واللاسلكية إلى شركة مساهمة مصرية :

وعلى موافقة الجمعية العامة للشركة المصرية للاتصالات بجولتها العقدة

بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٣ :

وببناء على ما عرضه وزير الاتصالات والمعلومات :

قرر :

(المادة الأولى)

بخفض رأس مال الشركة المصرية للاتصالات بقيمة الأراضي والعقارات المشار إليها

في المواد الآتية والتي تعاد إلى الدولة ممثلة في وزارة الاتصالات والمعلومات .

(المادة الثانية)

تنقل إلى وزارة الاتصالات والمعلومات ملكية أرض اللاسلكي بالهرم

(منطقة أبو رواش) من علامة الكيلو ٢٨,٨ - ٣٠,٨ طريق القاهرة / الإسكندرية

الصحراء على الجانب الأيمن للطريق في اتجاه الإسكندرية بجوار بوابة الرسم

مساحة إجمالية ١٥٦٠٠٠ متر مربع .

(المادة الثالثة)

تنقل إلى وزارة الاتصالات والمعلومات ملكية أرض مخازن المعادى (منطقة المعادى) بجوار سنترال المعادى رقم ٢ شارع اللاسلكى بمساحة إجمالية ٣١٥٩١٢ متراً مربعاً .

(المادة الرابعة)

تنقل إلى وزارة الاتصالات والمعلومات ملكية أرض بجوار محطة الأقمار الصناعية (منطقة المعادى) بمساحة إجمالية ٧٧٧٥٣ متراً مربعاً .

(المادة الخامسة)

تنقل إلى وزارة الاتصالات والمعلومات ملكية أرض مخازن العامرية علامة الكيلو ٣٠ طريق الإسكندرية / القاهرة الصحراوى على الجانب الأيمن للطريق فى اتجاه القاهرة بجوار سنترال العامرية بمساحة إجمالية ٣٢٠٠٠ متراً مربعاً .

(المادة السادسة)

تنقل إلى وزارة الاتصالات والمعلومات ملكية نصف أرض بمساحة إجمالية ١٣٢ متراً مربعاً وثلاثة أدوار وجزء من المصاعد والبدروم وما يخصهما فى الموقع العام من مبنى مركز تحكم شبكة الاتصالات بالمهندسين الكائن بناصية شارع أحمد عرابى وشارع الشيخ الحصري ميدان سفنكس .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢ ذى الحجة سنة ١٤٢٤ هـ

(الموافق ٢٤ يناير سنة ٢٠٠٤ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف عبيد